

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

قَالَ تَجَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨].

القراءات: «لأماناتهم» قرأ ابن كثير «لأمانتهم» بحذف الألف التي بعد النون، وقرأ الباقون «لأماناتهم» بإثبات الألف على الجمع.

التوجيه: على أن المراد بالأمانة المعنى المعهود، وهو ما يجعل المرء وكياً في حفظه، فقراءة حذف الألف على الأفراد تفيد إثبات صفة حفظ الأمانة لهؤلاء المؤمنين، وقراءة الجمع (بالألف) تفيد شدة تعاهدتهم لحفظ الأمانة، فمهما كثرت الأمانات عندهم، فإنهم يحفظونها ولا يجعلون من كثرتها سبباً للتحجج بتضييعها أو عدم إحسان حفظها، وإذا قلنا الأمانة هي التكاليف الشرعية، فقراءة الأفراد تفيد اتصافهم على العموم بالمحافظة على الشرع، وقراءة الجمع تدل على حفظهم ومحافظةهم على التكاليف الشرعية كلها وحرصهم على حسن أدائها.

قَالَ تَجَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩].

القراءات: على «صلواتهم» قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر «صلاتهم» بغير واو بعد اللام، وقرأ الباقون «صلواتهم» بواو بعد اللام.

التوجيه: قال القرطبي: قرئ بالجمع «صلواتهم» وبالأفراد «صلاتهم» وهذا الأفراد اسم جنس، فهو في معنى الجميع.

قلت: قراءة الأفراد تدل على محافظتهم عمومًا على الصلاة، وقراءة الجمع تدل على أن لهم أوراداً من الصلوات - نافلة - بجانب الفرائض يحافظون عليها، والله أعلم.

قَالَ تَجَالِي: ﴿مُ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا
الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]

القراءات: «عظاما-العظام» قرأ ابن عامر، وشعبة بفتح العين وإسكان الظاء وحذف الألف، وقرأ الباقر بكسر العين وفتح الظاء وإثبات الألف.

التوجيه: قال الألويسي: قرئ «عظامًا» و«العظام»، وجمع العظام دون غيرها مما في الأظوار لأنها متغيرة هيئة وصلابة بخلاف غيرها ألا ترى عظم الساق وعظم الأصابع وأطراف الأضلاع. وقرأ ابن عامر وأبي بكر عن عاصم والحسن وقتادة ويونس عن أبي عمرو، بإفراد «العظام» في الموضعين اكتفاءً باسم الجنس الصادق على القليل والكثير مع عدم اللبس كما في قوله:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا

واختصاص مثل ذلك بالضرورة على ما نقل عن سيويه لا يخلو عن نظر، وفي الأفراد هنا مشكلة لما ذكر قبل في الأظوار كما ذكره ابن جني. وقال ابن جرير والقراءة التي نختار في ذلك الجماع «عظامًا» (أي بالجمع) لإجماع الحجة من القراء عليه.

قلت: هما قراءتان متواترتان، قد أجمع الحجة من القراء عليهما.

قَالَ تَجَالِي: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبْغٍ لِلْأَكْلَيْنِ﴾

[المؤمنون: ٢٠]

القراءات: «سيناء» قرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو وأبو جعفر بكسر السين وقرأ الباقر بفتحها، «تنبت» قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بضم التاء وكسر الباء وقرأ الباقر بفتح التاء وضم الباء.

التوجيه: قال القرطبي: قرئ بفتح السين على وزن فعلاء، وفعلاء في كلام العرب كثير؛ يمنع من الصرف في المعرفة والنكرة، لأن في آخرها ألف التأنيث، وألف التأنيث

ملازمة لما هي فيه، وليس في الكلام فعلاء، ولكن من قرأ سيناء بكسر السين جعله فعلاً، فلهزمة فيه كهزمة حراء، ولم يصرف في هذه القراءة لأنه جعل اسم، وزعم الأخفش أنه اسم أعجمي. وقال الزمخشري: من قرأها بكسر السين لم يصرف للتعريف والعجمة أو لأنها بقعة، ومن فتح فلم يصرف لأن الألف للتأنيث كصحراء. قال الشنقيطي: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو «تَنْبَتْ» بضم التاء وكسر الباء الموحدة مضارع أنبت الرباعي، وقرأ الباقون: تَنْبَتْ بفتح التاء وضم الباء مضارع نبت الثلاثي وعلى هذه القراءة، فلا إشكال في حرف الباء في قوله «بِالدُّهْنِ»، أي: تنبت مصحوبة بالدهن الذي يستخرج من زيتونها، وعلى قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ففي الباء إشكال، وهو أن أنبت الرباعي يتعدى بنفسه ولا يحتاج إلى الباء وقد قدمنا النكته في الإتيان بمثل هذه الباء في القرآن وأكثرنا من أمثلته في القرآن وفي كلام العرب في سورة مريم في الكلام على قوله تعالى ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مَرْيَمَ: ٢٥]، ولا يخفى أن أنبت الرباعي على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو هنا لازمة لا متعدية إلى مفعول وأنبت تتعدى وتلزم، فمن تعديتها قوله تعالى ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ﴾ [الْحَجَّ: ١١]، وقوله تعالى ﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، ومن لزومها قراءة ابن كثير، وأبي عمرو المذكورة ونظيرها من كلام العرب قول زهير:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطيناً بها حتى إذا أنبت البقل

فقول أنبت البقل لازم بمعنى: نبت وهذا هو الصواب في قراءة تَنْبَتْ بضم التاء. خلافاً لمن قال إنها مضارع أنبت المتعدي وأنَّ المفعول محذوف، أي: تنبت زيتونها وفيه الزيت. قلت: قد ذكر الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ في تفسير آية مريم ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مَرْيَمَ: ٢٤] أن الباء في قوله «بجذع» هي باء التوكيد، وكذا في آية المؤمنون هذه ﴿تَنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾، وساق شواهد عربية لذلك كقول الأعشى: «ضمنت برزق أولادنا...»، والأصل: ضمننت رزق، وكقول الراجز: «.... ونرجو بالفرج»، والأصل: نرجو الفرج. وقال

ابن عاشور: قرئ بضم التاء وكسر الباء على لغة من يقول: أنبت ونبت بمعنى، أو على حذف المفعول، أي: تُنبت هي ثمارها، أي: تُخْرِج وقال ابن جرير: وقوله «تَنَبَّتُ بِالذَّهْنِ» اختلفت القراءة في قراءة قوله «تنبت»، فقرأته عامة قراء الأمصار «تَنَبَّتُ» بفتح التاء، بمعنى تنبت هذه الشجرة بثمر الدهن، وقرأه بعض قراء البصرة «تُنَبَّتُ» بضم التاء، بمعنى تنبت الدهن تخرجه. وذكر أنها في قراءة عبد الله «تُخْرِجُ الذَّهْنَ» وقالوا: الباء في هذا الموضع زائدة كما قيل: أخذت ثوبه وأخذت بثوبه وكما قال الراجز:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَزْبَابِ الْفَلَجِ نَضْرِبُ بِالْبَيْضِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

بمعنى: ونرجو الفرج، والقول عندي في ذلك أنها لغتان: نبت وأنبت، ومن أنبت قول زهير:

رَأَيْتَ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

ويروى: نبت وهو كقوله، (فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ) وفاسر، غير أن ذلك وإن كان كذلك، فإنَّ القراءة التي لا أختار غيرها في ذلك، قراءة من قرأ «تَنَبَّتُ» بفتح التاء، لإجماع الحجة من القراء عليها ومعنى ذلك: تنبت هذه الشجرة بثمر الدهن.

قلت: القراءتان متواترتان، وقد قال الألويسي: قرئ «تَنَبَّتُ» بضم التاء المثناة من فوق وكسر الباء على أنه من باب أفعل، وخُرج ذلك على أنه من أنبت بمعنى نبت، فالهمزة فيه ليست للتعدية وقد جاء ذلك في قول زهير:

رَأَيْتَ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

وأكرر ذلك الأصمعي وقال: إن الرواية في البيت نبت بدون همزة مع أنه يحتمل أن تكون همزة أنبت فيه إن كانت للتعدية بتقدير مفعول، أي: أنبت البقل ثمره، أو ما يأكلون، ومنهم من خرج ما في الآية على ذلك وقال: التقدير تنبت زيتونها بالدهن، والجار والمجرور على هذا في موضع الحال من المفعول أو من الضمير المستتر في الفعل، وقيل:

الباء زائدة كما في قوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، ونسبة الإنبات إلى الشجرة، بل وإلى الدهن مجازية. قال الخفاجي: ويحتمل تعدية أنبت بالباء لمفعول ثان.

فائدة: قال الألوسي: الباء في قوله تعالى «تنبت بالدهن»، أي: في قراءة فتح التاء للملابسة والمصاحبة مثلها في قولك: جاء بثياب السفر، وهي متعلقة بمحذوف وقع حالاً من ضمير الشجرة، أي: تنبت ملتبساً بالدهن، وهو عصارة كل ما فيه دسم، والمراد به هنا الزيت، وصلابة الشجرة باعتبار ملابسة ثمرها، فإنه الملابس له في الحقيقة، وجوز أن تكون الباء متعلقة بالفعل معدية له كما في قولك: ذهبْتُ بزيد كأنه قيل: تنبت الدهن بمعنى تتضمنه وتحصله، ولا يخفى أن هذا، وإن صح، إلا أن إنبات الدهن غير معروف في الاستعمال. قلت: قد ذكر القرطبي عن أبي عبيدة أن الباء زائدة، مثل قوله ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وهو قول أبو علي الفارسي أيضاً، ولكن ما اختاره الألوسي، والله أعلم، أصح.

قَالَ تَجَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّئَلَّا تُكْفِرُوا بِمَا فِي بُطُونِهَا﴾ [الأنعام: ٢١]

القراءات: «نسقيكم» قرأ نافع، وابن عامر، وشعبة، ويعقوب بالنون المفتوحة، وقرأ أبو جعفر بالتاء المفتوحة على التأنيث، وقرأ الباقر بالنون المضمومة.

التوجيه: قراءة النون تفيد عظيم قدرة الله وعظيم إنعامه على عباده في إخراج اللبن لهم من الأنعام، وقراءة التاء تفيد أن هذه الأنعام بتسخير الله لكم تسقيكم اللبن من غير امتناع منها، ولا معارضة، ولولا أن الله سخرها لكم لما فعلت ذلك، كما أن فيها إشارة إلى أن الجائز هو أن تشربوا لبنها في حال لو كانت معه تستطيع الامتناع لما امتنعت، وهو ما فضل عن حاجة فصيلها وأولادها لا أن تشربوا اللبن الذي يحتاجه رضيعها.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾

[الْمُؤْنِسُونَ: ٢٧]

القراءات: قرأ حفص «كل» بالتنوين، وقرأ الباقون بترك التنوين.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «من كل زوجين» بإضافة «كل» إلى «زوجين». وقرأ حفص بالتنوين «كل» على أن يكون زوجين مفعول (فاسلك)، وتنوين (كل) تنوين عوض يشعر بمحذوف أضيف إليه «كل». وتقديره: من كل ما أمرتك أن تحمله في السفينة.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا﴾ [الْمُؤْنِسُونَ: ٢٩]

القراءات: «منزلاً» قرأ شعبة بفتح الميم وكسر الزاي، والباقون بضم الميم وفتح الزاي.

المعنى: قال الرازي: اختلفوا في «المنزل» على قولين: أحدهما - أن المراد هو نفس السفينة، فمن ركبها خلصته مما جرى على قومه من الهلاك.

الثاني: أن المراد أن ينزله الله بعد خروجه من السفينة من الأرض منزلاً مباركاً، والأول أقرب لأنه أمر بهذا الدعاء في حال استقراره في السفينة، فيجب أن يكون المنزل ذلك دون غيره.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «منزلاً» بضم الميم وفتح الزاي، وهو اسم مفعول من أنزله على حذف المجرور، أي: منزلاً فيه، ويجوز أن يكون مصدرًا، أي: إنزالاً مباركاً والمعنيان متلازمان. وقرأه أبو بكر عن عاصم (بفتح الميم وكسر الزاي) وهو اسم لمكان النزول.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٣٦].

القراءات: «هيهات» معاً قرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما، والباقون بالفتح.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلف أهل العربية في كيفية الوقف على «هيهات»، فكان الكسائي يختار الوقوف فيها بالهاء، لأنها منصوبة، وكان الفراء يختار الوقوف عليها بالتاء ويقول من العرب من يخفض التاء، فدلّ على أنها ليست بهاء التانيث، فصارت بمنزلة دَرَاكٍ ونظَارٍ، وأما نصب التاء فيهما فلائهما أداتان، فصارتا بمنزلة خمسة عشر، وكان الفراء يقول: قيل إنّ كل واحدة مستغنية بنفسها، يجوز الوقوف عليها، وإنّ نصبها كنصب قوله: ثُمّت جلست، وبمنزلة قول الشاعر.

مَاوِيَّ يَا رَبُّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّنْعَةِ بِالْمَيْسَمِ

قال: فنصب هيهات بمنزلة هذه الهاء التي في (ربت) لأنها دخلت على رَبٍّ، وعلى ثَمٍّ، وكانا أداتين، فلم تغيّرهما عن أداتيهما فنصبها، واختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته قراء الأمصار غير أبي جعفر (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ)، بفتح التاء فيهما، وقرأ ذلك أبو جعفر. «هيهات هيهات» بكسر التاء فيهما، والفتح فيهما هو القراءة عندنا لإجماع الحجة من القراء عليه.

وقال ابن عاشور: «وهيهات» كلمة مبنية على فتح الآخر وعلى كسره أيضاً، وقرأها الجمهور بالفتح، وقرأها أبو جعفر - بالكسر وتدل على البعد، وأكثر ما تستعمل مكررة مرتين، كما في هذه الآية أو ثلاثاً كما جاء في شعر حميد الأرقط وجرير يأتیان. واختلف فيها أهـي فعل، أم اسم، فجمهور النحاة ذهبوا إلى أنّ (هيهات) اسم فعل ماضٍ من البعد، فمعنى هيهات كذا: بعد، فيكون ما يلي هيهات فاعلاً وقيل هي اسم للبعد، أي: فهي مصدر جامد وهو الذي اختاره الزجاج في تفسيره. قال الراغب: قالب البعض: غلط الزجاج في تفسيره واستهواه اللام في قوله تعالى «هيهات هيهات لما توعدون». وقيل: هيهات ظرف غير متصرف، وهو قول المبرد ونسبه في لسان العرب إلى أبي علي الفارسي.

قال ابن جني: كان أبو علي يقول في هيهات: أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل مثل صه ومه، وأفتي مرة بكونها ظرفًا على قدر ما يحضرنى في الحال. وفيها لغات كثيرة وأفصحها أنها بهاءين وتاء مفتوحة فتحة بناء، وأن تاءها تثبت في الوقف، وقيل يوقف عليها هاء، وأنها لا تنون تنوين تنكير. وقد ورد ما بعد (هيهات) مجرورًا باللام كما في هذه الآية، وورد مرفوعًا كما في قول جرير:

فهيَّهَاتَ هِيَّهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وهيَّهَاتَ خِلَّ بِالْعَقِيقِ نَحَاوِلُهُ
وورد مجرورًا بمن في قول حميد الأرقط:

هيَّهَاتِ مِنْ مُصْبِحِهَا هِيَّهَاتِ هيَّهَاتِ حَجَرُ مِنْ صُنَيْعِبَاتِ

فالذي يتضح في استعمال «هيهات» أن الأصل فيما بعدها أن يكون مرفوعًا على تأويل «هيهات» بمعنى فعل ماض من البعد كما في بيت جرير. وأن الأفصح أن يكون ما بعدها مجرورًا باللام، فيكون على الاستغناء عن فاعل اسم الفعل للعلم به مما يسبق (هيهات) من الكلام لأنها لا تقع غالبًا إلا بعد كلام، وتجعل اللام للتبيين، أي إيضاح المراد من الفاعل، فيحصل بذلك إجمال ثم تفصيل يفيد تقوية الخبر. وهذه اللام ترجع إلى لام التعليل، وإذا ورد ما بعدها مجرورًا بـ «من» فـ «من»، بمعنى «عن»، أي بعد عنه أو بعدًا عنه على أنه يجوز أن تؤول «هيهات» مرةً بالفعل وهو الغالب ومرةً بالمصدر، فتكون اسم مصدر مبنياً جامداً غير مشتق. ويكون الإخبار بها كالإخبار بالمصدر، وهو الوجه الذي سلكه الزجاج في تفسير هذه الآية ويشير كلام الزنجشري إلى اختياره.

قَالَ تَجَالَى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلًّا مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [الأنبياء: ٤٤]

القراءات: «تترا» قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وأبو جعفر بالتنوين وصلًا وإبداله ألفًا وقفًا، وقرأ الباقون بالألف، بلا تنوين وصلًا ووقفًا.

التوجيه: قال الشنقيطي: (تَتَرَى)، أي متواترتين واحداً بعد واحد، وكلُّ متتابعٍ

متتالٍ تسميه العرب متواتراً، ومنه قول لبيد في معلقته:

يعلو طريقة متنها متواتر في ليلة كفر النجوم غمامها

يعني مطراً متتابعاً أو غبار ريح متتابعاً وتاء «تَتَرَى» مبدلة من الواو وأنه كل ما أرسل رسولاً إلى أُمَّة كَذَّبُوهُ فَأَهْلَكَهُمْ وأَتَبَعَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا في الإهلاك المستأصل بسبب تكذيب الرسل. وقرأ هذا الحرف ابن كثير، وأبو عمرو «تَتَرَّا» بالتنوين وهي لغة كنانة، والباقون بألف التانيث المقصورة من غير تنوين، وهي لغة أكثر العرب.

وقال القرطبي: قرئ «تَتَرَى» بالتنوين على أنه مصدر أدخل فيه التنوين على فتح الراء، كقولك: حمداً وشكراً، فالوقف على هذا على الألف المعوَّضة من التنوين، ويجوز أن يكون ملحَقاً بجعفر، فيكون مثل أَرْطَى وَعَلَقَى، فإذا وقف على هذا الوجه جازت الإمالة على أن ينوي الوقف على الألف الملحقة، وقرأ ورش بين اللفظتين مثل سكرى وغضبي، وهو اسم جمع مثل شتى وأسرى، وأصله وتري من المواترة والتواتر فقلبت الواو تاء مثل التقوى والتكلان ونُجَاه ونحوها، وقيل: هو الوتر وهو الفرد، فالمعنى أرسلناهم فرداً فرداً. قال النحاس: وعلى هذا يجوز «تَتَرَّا» بكسر التاء الأولى، وموضعها نصب على المصدر، لأن معنى «ثم أرسلنا تَتَرَى» واترنا، ويجوز أن يكون في موضع الحال أي متواترتين.

﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الزُّنُور: ٥٢].

القراءات: «وإن هذه» قرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو وأبو جعفر، ويعقوب بفتح الهمزة وتشديد النون، وقرأ ابن عامر بفتح الهمزة وتخفيف النون، وقرأ الباقر وهم عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر بكسر الهمزة وتشديد النون على الاستئناف.

التوجيه: قال ابن جرير: اختلف القراء في قراءة قوله «وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً» فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة والبصرة «وَأَنَّ» بالفتح بمعنى إني بما تعملون عليهم، وأَنَّ

هذه أمتكم أمة واحدة، فعلى هذا التأويل «أن» في موضع خفض، عطف بها على «ما» من قوله «بما تعملون»، وقد يحتمل أن تكون في موضع نصب إذا قرئ ذلك كذلك. ويكون معنى الكلام حينئذ: واعلموا أن هذه، ويكون نصبها بفعل مضمر، وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين بالكسر «وإن» هذه على الاستئناف، والكسر في ذلك عندي على الابتداء هو الصواب، لأن الخبر من الله عن قيله ليعسى (يا أيها الرسل) مبتدأ، فقلوه «وأن هَذِهِ» مردود عليه عطفًا به عليه، فكان معنى الكلام وقلنا ليعسى: يا أيها الرسل كلوا من الطيبات وقلنا: وإن هذه أمتكم أمة واحدة وقيل: إن الأمة التي في هذا الموضع: الدين والملة.

وقال ابن عاشور: وفي هذه الآية ثلاث قراءات بخلاف آية سورة الأنبياء، فتلك اتفق القراء على قراءتها بكسر همزة «إن»، فأما هذه الآية، فقرأ الجمهور «وأن» بفتح الهمزة وتشديد النون، فيجوز أن تكون خطابًا للرسل، وأن تكون خطابًا للمقصودين بالندارة على الوجهين، وفتح الهمزة بتقدير لام كي متعلقة بقوله «فاتقون» عند من لا يرى وجود الفاء فيه مانعًا من تقديم معموله، أو متعلقة بمحذوف دل عليه «فاتقون» عند من يمنع تقديم المعمول على العامل المقترن بالفاء. والمعنى عليه: ولكون دينكم دينًا واحدًا لا يتعدد فيه المعبود، وكوني ربكم، فاتقون ولا تشركوا بي غيري، خطابًا للرسل والمراد أمهم، أو خطابًا لمن خاطبهم القرآن. وقرأه عاصم وحمزة والكسائي وخلف بكسر همزة «إن» وتشديد النون، فكسر همزة «إن» إما لأنها واقعة في حكاية القول على الوجه الأول؛ وإما لأنها مستأنفة على الوجه الثاني والمعنى كما تقدم في معنى قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر بفتح الهمزة وتخفيف النون على أنها مخففة من «أن» المفتوحة واسمها ضمير شأن محذوف وخبرها الجملة التي بعدها. ومعناه كمعنى قراءة الجمهور سواء، واسم الإشارة مراد به شريعة كل من الأنبياء، أو شريعة الإسلام على الوجهين في المخاطب بهذه الآية، وتأکید

الكلام بحرف «إِنَّ» على القراءات كلها للرد على المشركين من أمم الرسل أو المشركين المخاطبين بالقرآن.

وقال الألويسي: قرأ الحرميان وأبو عمرو «وَأَنَّ» بفتح الهمزة وتشديد النون، وُخْرِجَ على تقدير حرف الجر، أي، ولأن هذه إلخ، والجار والمجرور متعلق، باتقون قال الخفاجي: والكلام في الفاء الداخلة، كالكلام في فاء قوله تعالى «فَيَايَا فَارْهَبُونَ»، وهي للسببية وللعطف على ما قبله وهو «اعملوا» والمعنى اتقوني؛ لأن العقول متفقة على ربوبيتي والعقائد الحقّة الموجبة للتقوى انتهى. ولا يخلو عن شيء، وجوز أن تكون «إن هذه» إلخ على هذه القراءة معطوفاً على «ما تعملون» والمعنى أي عليم بما تعملون وبأن هذه أمتكم أمة واحدة إلخ. فهو داخل في حيز المعلوم وُضِعَّ، بأنه لا جزالة في المعنى عليه، وقيل هو معمول لفعل محذوف؛ أي واعلموا أن هذه أمتكم إلخ. وهذا المحذوف معطوف على «اعلموا» ولا يخفى أن هذا التقدير خلاف الظاهر. وقرأ ابن عامر «وَأَنَّ» بفتح الهمزة وتخفيف النون على أنها المخففة من الثقيلة، ويُعلم توجيه الفتح مما ذكرنا.

وقال القرطبي: قرئ «وَأَنَّ هذه» بكسر «إِنَّ» على القطع وبتفتحها وتشديد النون قال الخليل: هي في موضع نصب لما زال الخافض أي أنا عالم بأن هذا دينكم الذي أمرتكم به أن تؤمنوا به وقال الفراء: «إِنَّ» متعلقة بفعل مضمر تقديره: واعلموا أن هذه أمتكم، وهي عند سيبويه متعلقة بقوله «فاتقون» والتقدير «فاتقون» لأن أمتكم واحدة، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، أي لأن المساجد لله، فلا تدعوا معه غيره، وكقوله «لايلاف قريش»، أي فليعبدوا رب هذا البيت لايلاف قريش.

قَالَ النَّجَاشِيُّ: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمَرَ تَهْجُرُونَ﴾ [الزُّنُور: ٦٧].

القراءات: «تهجرون» قرأ نافع بضم التاء وكسر الجيم، وقرأ الباقون بفتح التاء وضم

الجيم.

التوجيه: قال القرطبي: قرئ «تهجرون» بضم التاء وكسر الجيم من أهجر إذا نطق بالفحش، وقرئ بنصب التاء وضم الجيم من هَجَرَ المريض إذا هذى، ومعناه يتكلمون بهوس وسيء من القول في النبي ﷺ وفي القرآن.

قال تعالى: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَجَ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]

القراءات: قرأ ابن عامر «خرجاً» «فخرج» بإسكان الراء وحذف الألف فيهما. وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر «خراجاً» «فخراج» بفتح الراء وإثبات الألف فيهما، وقرأ الباقون «خرجا» «فخراج» الأول بإسكان الراء وحذف الألف والثاني بفتح الراء وإثبات الألف.

التوجيه: قال الرازي: وقرئ «خراجاً» قال أبو عمرو بن العلاء: الخرج ما تبرعت به والخراج ما لزمك أداؤه، والوجه أن الخرج أخص من الخراج كقولك خراج القرية وخرج الكردة؛ فزيادة اللفظ لزيادة المعنى، ولذلك حسنت قراءة من قرأ (خرجاً فخراج ربك) يعني أم تسألهم على هدايتهم قليلاً من عطاء الخلق فالكثير من عطاء الخالق خير.

قال الشنقيطي: والتحقيق أن معنى الخرج والخراج واحدٌ وأنها لغتان فصيحتان وقراءتان سبعيتان خلافاً لمن زعم أن بين معنهما فرقاً؛ زاعماً أن الخرج ما تبرعت به، والخراج ما لزمك أداؤه.

وقال ابن عاشور: وقيل الخرج: ما تبرع به المعطي والخراج: ما لزمه أداؤه. وفي الكشف: والوجه أن «الخرج» أخص من «الخراج» (يريد أن الخرج أعم كما أصلح عبارته صاحب الفرائد في نقل الطيبي)، كقولك خراج القرية وخرج الكردة (الأرض ذات الزرع)؛ زيادة اللفظ لزيادة المعنى، ولذلك حسنت قراءة من قرأ (خرجاً فخراج ربك) يعني أم تسألهم على هدايتك لهم قليلاً من عطاء الخلق، فالكثير من عطاء الخالق خير اهـ.

وهذا الذي ينبغي التعويل عليه لأن الأصل في اللغة عدم الترادف. هذا وقد قرأ الجمهور (أم تسألهم خرجاً فخراج ربك خير)، وقرأ ابن عامر «خرجاً فخرج ربك» وقرأ حمزة

والكسائي وخلف «أم تسألهم خراجاً فخراج ربك خير»، فأما قراءة الجمهور فتوجيهها على اعتبار ترادف الكلمتين أنها جرت على التنفن في الكلام تجنباً لإعادة اللفظ في غير المقام المقتضي إعادة اللفظين مع قرب اللفظين بخلاف قوله تعالى ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنَّ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [سَبَأ: ٤٧]، فإن لفظ أجر أعيد بعد ثلاثة ألفاظ. وأما على اعتبار الفرق الذي اختاره الزمخشري، فتوجيهها باشتغالها على التنفن وعلى محسن المبالغة، وأما قراءة ابن عامر، وحمزة والكسائي وخلف، فتوجيهها على طريقة الترادف أنهما وردتا على اختيار المتكلم في الاستعمال مع محسن المزاوجة، بتمائل اللفظين. ولا توجهان على طريقة الزمخشري.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿قَالُوا أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِذْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الْمُؤْتُونَ: ٨٢]

القراءات: قرأ نافع والكسائي ويعقوب «أئذا، إنا» وقرأ ابن عامر وأبو جعفر «إذا-أئنا»، وقرأ الباقون «أئذا-أئنا» والجميع على أصولهم من حيث الهمزتان.

التوجيه: قال الشنقيطي: وقوله تعالى في هذه الآية: «أئذا مِتْنَا» قرأه نافع، والكسائي بالاستفهام في «أئذا مِتْنَا» وحذف همزة الاستفهام في «أئنا لَمَبْعُوثُونَ»، بل قرأ «إنا لمبعوثون» بصيغة الخبر لدلالة الاستفهام الأول على الاستفهام الثاني المحذوف، وقرأ ابن عامر، بالعكس، فحذف همزة الاستفهام من «أئذا» وقرأ «إذا» بدون استفهام وأثبت همزة الاستفهام في قوله «أئنا لَمَبْعُوثُونَ»، وقد دلَّ الاستفهام الثاني المثبت في قراءة ابن عامر على الاستفهام الأول المحذوف فيها، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم وحمزة، بالاستفهام فيها معاً «أئذا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَئْنَا لَمَبْعُوثُونَ»

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «إذا مِتْنَا» بهمزتين على أنه استفهام عن الشرط وقرأه ابن عامر بهمزة واحدة على صورة الخبر، والاستفهام مقدر في جملة «إنا لمبعوثون» وقرأ الجمهور «إنا لمبعوثون» بهمزتين على تأكيد همزة الاستفهام الأولى بإدخال مثلها على جواب الشرط، وقرأه نافع وأبو جعفر بدون همزة استفهام، ووجود همزة الاستفهام داخلية

على الشرط كاف في إفادة الاستفهام عن جوابه. والاستفهام إنكاري و «إذا» ظرف لقوله «لمبعوثون»، والجمع بين ذكر الموت والكون تراباً وعظاماً لقصد تقوية الإنكار بتفطيع إخبار القرآن بوقوع البعث، أي الإحياء بعد ذلك التلاشي القوي. وأما ذكر حرف «إن» في قولهم «إنا لمبعوثون»، فالمقصود منه حكاية دعوى البعث، بأن الرسول الذي يدعيها بتحقيق وتوكيد مع كونها شديدة الاستحالة، ففي حكاية توكيد مدعيها زيادة في تفطيع الدعوى في وهمهم.

قَالَ الْعَلَّامِيُّ: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْفِئُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٨٧ - ٨٩]

القراءات: «سيقولون لله» الأخيرين، أي: الثاني، والثالث، قرأ أبو عمرو ويعقوب «الله» بإثبات همزة الوصل وفتح اللام وتفخيمها ورفع الهاء من لفظ الجلالة فيهما والابتداء بهمزة مفتوحة، وقرأ الباقيون «الله»، بحذف همزة الوصل وبلامين الأولى- مكسورة والثانية- مفتوحة مرققة وخفض الهاء من لفظ الجلالة فيهما.

التوجيه: قال الشنقيطي: قوله «سيقولون لله قل فأنى تسحرون»، فقد قرأهما أبو عمرو بحذف لام الجر ورفع الهاء من لفظ الجلالة، والمعنى على قراءة أبي عمرو المذكورة واضح لا إشكال فيه لأن الظاهر في جواب ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ السَّكِينِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ أن تقول الله بالرفع، أي رب ما ذكر هو الله، وكذلك جواب قوله ﴿مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ الآية. فالظاهر في جوابه أيضاً أن يقال الله بالرفع، أي الذي بيده ملكوت كل شيء، فقراءة أبي عمرو جارية على الظاهر الذي لا إشكال فيه، وقرأ الحرفين المذكورين غيره من السبعة بحرف الجر وخفض الهاء من لفظ الجلالة كالأول.

وفي هذه القراءة التي هي قراءة الجمهور سؤال معروف وهو أن يقال: ما وجه الإتيان بلام الجر مع أن السؤال لا يستوجب الجواب بها لأن قول ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ الظاهر أن يقال في جوابه: ربهما الله، وإذا يشكل وجه الإتيان، بلام الجر، والجواب عن هذا السؤال معروف واضح لأن قوله تعالى: «من رب السماوات» الآية وقوله ﴿مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فيه معنى: من هو مالك السموات والأرض والعرش وكل شيء، فيحسن الجواب، بأن يقال «الله»، أي كل ذلك ملك لله ونظيره من كلام العرب قول الشاعر:

إذا قيل من رب المزالف والقرى ورب الجياد الجرد قلت لخالد

لأن قوله: من رب المزالف فيه معنى من هو مالكةا، فحسن الجواب باللام، أي: هي لخالد، والمزالف جمع مزلفة كمرحلة. قال في القاموس هي كل قرية تكون بين البر والريف وجمعها مزالف.

وقال ابن جرير: والصواب من القراءة في ذلك أنها قراءتان قد قرأ بهما علماء من القراء، متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ، فمصيب، غير أني مع ذلك أختار قراءة جميع ذلك بغير ألف لإجماع خطوط مصاحف الأمصار على ذلك سوى خط مصحف أهل البصرة.

فائدة: قال القرطبي: لا خلاف أنه مكتوب في جميع المصاحف بغير ألف، ولا خلاف في أن قوله عز وجل في أول هذه الآيات أنه «الله» بغير ألف لأنه جواب لقوله ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا﴾، فلما تقدمت اللام في «لن» رجعت في الجواب.

قلت: ما نقله ابن جرير عن مصحف أهل البصرة يخالف الإجماع الذي نقله القرطبي ولعل القرطبي يقصد المصاحف المتداولة بين أهل عصره، والله أعلم.

قَالَ تَجَالَى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢]

القراءات: «عالم الغيب» قرأ نافع وشعبة وحمة، والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر برفع الميم على القطع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص وروح بن خفص الميم على أنه بدل من لفظ الجلالة، وقرأ رويس بالخفض وصلاً وله في حالة البدء وجهان: الرفع والخفض.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ نافع وحمة، والكسائي وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر وخلف «عالم الغيب» برفع «عالم» على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو من الحذف الشائع في الاستعمال إذا أريد الإخبار عن شيء بعد أن أجريت عليه أخبار أو صفات. وقرأه ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وحفص عن عاصم ويعقوب بجر «عالم» على الوصف لاسم الجلالة في قوله ﴿سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ﴾.

قَالَ تَجَالَى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾

[الأنعام: ١٠٦]

القراءات: «شقوتنا» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح الشين والقاف وإثبات ألف بعدها، وقرأ الباقر بكسر الشين وإسكان القاف وحذف الألف.

المعنى: قال الرازي: قال أبو مسلم: الشقوة من الشقاء كجربة الماء، والمصدر الجري، وقد يجيء لفظ فعلة، والمراد به الهيئة والحال فيقول جلسة حسنة وركبة وقعدة وذلك من الهيئة، وتقول عاش فلان عيشةً طيبةً ومات ميتةً كريمةً، وهذا هو الحال والهيئة، فعلى هذا المراد من الشقوة حال الشقاء.

التوجيه: قال ابن عاشور: والشقوة بكسر الشين وسكون القاف في قراءة الجمهور. وهي زنة الهيئة من الشقاء. وقرأ حمزة والكسائي وخلف «شقوتنا» بفتح الشين وبألف

بعد القاف وهو مصدر على صيغة الفعالة مثل الجزالة والسذاجة. وزيادة قوله «قوماً» ليدل على أن الضلالة من شيمتهم وبها قوام قوميتهم.

قَالَ الْعَالِي: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾

[الزُّمَرُ: ١١٠]

القراءات: «سَخِرِيًّا» قرأ نافع وحمة والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر بضم السين، وقرأ الباقر بكسرها.

المعنى: قال الرازي: قرئ «سَخِرِيًّا» بكسر السين وضمها، قال الخليل وسيبويه: هما لغتان «كَدَّرِيٌّ وَدَرِيٌّ» وقال الكسائي والفراء: الكسر بمعنى الاستهزاء بالقول، والضم بمعنى السخريّة.

قال الشنقيطي: والسخري، بالضم والكسر مصدر سخر منه إذا استهزأ به على سبيل الاحتقار قال الزمخشري: في ياء النسب زيادة في الفعل كما قيل في الخصوصية بمعنى الخصوص ومعناه أن الياء المشددة في آخره تدلّ على زيادة سخرهم منهم ومبالغتهم في ذلك، وقرأ نافع وحمة والكسائي: «سَخِرِيًّا» بضم السين والباقر بكسرها، ومعنى القراءتين واحد وهو سخريّة الكفار واستهزأؤهم بضعفاء المؤمنين، كما بيّنّا، ومن قال بأن معناهما واحد الخليل وسيبويه، وهو الحق إن شاء الله تعالى وعن الكسائي والفراء: أنّ السَّخِرِي، بكسر السين من قبيل ما ذكرنا من الاستهزاء وأنَّ السُّخْرِي، بضم السين من التسخير الذي هو التذليل والعبودية. والمعنى: أن الكفار يسخرون من ضعفاء المؤمنين ويستعبدونهم كما كان يفعلهُ أُمّية بن خلف ببلال، ولا يخفى أن الصواب هو ما ذكرنا إن شاء الله تعالى.

وقال ابن عاشور: والسُّخْرِي بضم السين في قراءة نافع والكسائي وأبو جعفر وخلف -وبكسر السين- في قراءة الباقي، وهما وجهان، ومعناهما واحد عند المحققين

من أئمة اللغة لا فرق بينهما خلافاً لأبي عبيدة والكسائي والفراء الذين جعلوا المكسور مأخوذاً من سخر بمعنى هزأ، والمضموم مأخوذاً من السُّخرة بضم السين وهي الاستخدام بلا أجر، فلما قصد منه المبالغة في حصول المصدر أدخلت ياء النسبة كما يقال لك الخصوصية لمصدر الخصوص، وسلط الالتحاذ على المصدر للمبالغة كما يوصف بالمصدر، والمعنى اتخذتموهم مسخوراً بهم، فنصب «سخرياً» على أنه مفعول ثانٍ لـ «اتخذتموهم».

قَالَ الرَّازِيُّ: ﴿إِنِّي جَزَيْتَهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١١١]

القراءات: «أنهم هم» قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة على الاستئناف، وقرأ الباقر بفتحها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «أنهم هم» بكسر الهمزة وفتحها، فالكسر استئناف أي قد فازوا حيث صبروا فجوزوا بصبرهم أحسن الجزاء. والفتح على أنه في موضع المفعول الثاني من جزيت، ويجوز أن يكون نصباً بإضمار الخافض أي جزيتهم الجزاء الوافر لأنهم هم الفائزون.

وقال الألوسي: وقوله تعالى ﴿إِنِّي جَزَيْتَهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾، أي بسبب صبرهم على أذيتكم؛ استئناف لبيان حسن حالهم وأنهم انتفعوا بما آذوهم وفيه إغاظه لهم، وقوله سبحانه: «أنهم هم الفائزون» إما في موضع المفعول الثاني للجزاء وهو يتعدى له بنفسه وبالباء كما قال الراغب أي جزيتهم فوزهم بمجامع مراداتهم كما يؤذن به معمول الوصف حال كونهم مخصوصين بذلك، كما يؤذن به توسيط ضمير الفصل، وإمّا في موضع جر بلام تعليل مقدرة أي لفوزهم بالتوحيد المؤدي إلى كل سعادة، وقرأ زيد بن علي وحمزة والكسائي وخارجة عن نافع «إنهم» بالكسر على أن الجملة استئناف معلل للجزاء، وقيل مبين لكيفيته، فتدبر.

قَالَ تَجَالِي: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [الزُّمَرُ: ١١٢].

القراءات: «قال كم» قرأ ابن كثير وحمة والكسائي «قل» بضم القاف وحذف الألف وإسكان اللام، وقرأ الباقر «قال» بفتح القاف وإثبات ألف بعدها وفتح اللام على أنه فعل ماضٍ.

التوجيه: قال الشنقيطي: قال الزمخشري ما حاصله: أنه على قراءة «قال» بصيغة الماضي، فالفاعل يعود إلى الله أو إلى من أمر بسؤالهم من الملائكة، وعلى قراءة «قل» بصيغة الأمر، فالضمير راجع إلى الملك المأمور بسؤالهم أو إلى بعض رؤساء أهل النار، هكذا قال والله تعالى أعلم.

و قال ابن جرير: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ ذلك «قال كم لبثتم» على وجه الخبر، لأن وجه الكلام لو كان ذلك أمراً، أن يكون «قولوا» على وجه الخطاب للجمع، لأن الخطاب فيما قبل ذلك ويعدده جرى لجماعة أهل النار، فالذي هو أولى أن يكون كذلك قوله «قولوا» لو كان الكلام جاء على وجه الأمر، وإن كان الآخر جائزاً أعني التوحيد، ولما جاء الكلام بالتوحيد في قراءة جميع القراء، كان معلوماً أن قراءة ذلك على وجه الخبر عن الواحد أشبه، إذ كان ذلك هو الفصح المعروف من كلام العرب.

قلت: هما قراءتان متواترتان، ووجه التوحيد «قل» ما ذكره الزمخشري.

قَالَ تَجَالِي: ﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الزُّمَرُ: ١١٤].

القراءات: «قال إن» قرأ حمزة والكسائي «قل»، بلفظ الأمر، وقرأ الباقر «قال» بلفظ الماضي.

التوجيه: قرأه الجمهور هاهنا «قال» كما قرأوا في قوله تعالى ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [الزُّمَرُ: ١١٢]، وقرأ حمزة والكسائي «قل» كما قرئاه في الآية السابقة، على أن القائل على قراءة «قال»، أو المأمور بالقول على قراءة «قل» واحد في الآيتين، إلا أن ابن

كثير قرأ في الآية السابقة «قل»، وقرأ هاهنا «قال» كالجُمهور، ووجهه أنَّ المأمور بالقول «قل»، في الآية السابقة قد فهم من هذا الأمر ما أجاب به في هذه الآية من قوله ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾، فقال له كما أمُر، ولم يؤمر بـ «قل» كما في الآية السابقة لتفيد الآيتان معًا أنه أمُر وفعل، فالآية الثانية «قال» تدل على أنه التزم أيضًا الأمر الأول وقال ما أمُر به، والآية الأولى «قل» تدل على أنَّ ما قاله في الآية الثانية كان بأمرٍ من الله، والتقدير: قل كم لبثتم في الأرض عدد سنين، فقال: كم لبثتم في الأرض عدد سنين، وقل إن لبثتم إِلَّا قَلِيلًا لو كنتم تعلمون، فقال: إن لبثتم إِلَّا قَلِيلًا لو كنتم تعملون، فاختصر جملتين ودلَّ عليهما بجملتين، وهذا احتباك.

